ناشد رئيس الوزراء إيقاف تسريح العسكريين

الخرينج: البدون مظلومون وعلى الحكومة إنصافهم وإعطاء كل ذي حق حقه

شدد مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الامة مبارك الخرينج على ضرورة تطبيق الحكومة لقانون تجنيس 4000 بدون والذي اقره مجلس الامة وعدم المماطلة في انصاف هذه الفئة المظلومة لسنوات مشيرا الى ان الحكومة الان ليس امامها الى تطبيق هذا القانون واعطاء كب ذي حق حقه خاصة فنحن لن نقبل التهاون في انصاف هذه المظلومه خاصة المستحقين للجنسية الكويتية

وقال الخرينج في تصريح له ان ابناء هذه الفئة عانوا الكثير من الاهتمال والتجاهل الحكومي لقضيتهم المستحقة وباتت تغلق في اوجههم كل الابواب حتى تراكمت قضيتهم وطويت فكبرت واصبحها حلها صعبا للغاية الا ان مجلس الامة تصدى لقضيتهم وانصفهم واقر قانونا ملزما للحكومة بتجنيس 4000 من غير محددي الجنسية خلال هذا العام لانصافهم مطالبا الحكومة بضرورة اعمال هذا القانون وتجنيس المستحقين فورا ومنح البقة كافة الحقوق المدنية والاجتماعية والانسانية لان لهم حقوق علينا دعمها ولن نتواني في المطالبة باعطائهم حقوقهم وهذه مسؤولية علينا نحملها بكل امانه الى ان يتم احقاق الحق لهذه الفئة.

واشار الخرينج ان ابناء هذه الفئة المحرومة منهم من استشهد آباؤهم دفاعا عن تراب الكويت ومنهم من ساهم في تطوير مؤسسات الدولة وتأسيسها مستغربا ان تقابلهم الحكومة رغم هذه الجهود بالوقوف ضدهم في نيل حقوقهم التي نص عليها القانون لاسيما وانهم ولدوا

مبارك الخرينج

وعاشوا على هذه الارض ولا يعرفون مكانا غير الكويت فهم كويتيون مع وقف التنفيذ مع كل اسف.

واكد الخرينج ان هذه القضيةالمستحقة ستكون منابرز اولوياته خلال المرحلة القادمة في مجلس الامة من خلال تشريعات ملزمة للحكومة وتنفيذها اصبح واجبا عليها فمن غير المقبول ان تبقى اسر وعائلات وابناء هذه الشريحة الكبيرة دون حقوق تضمنها الدولة رغم ان القوانين تكفلها متساءلا هل هذا ما اوصانا به شرع الله تجاه فئة كبيرة عاشت وترعرعت ودافعت عن الكويت في الازمات وفي الحروب مشددا على اهمية ان تتعاطى الحكومة مع هذه القضية من منظور خاص يقوم على اساس تطبيق القانون لاسيما وان شريحة كبيرة منهم الان تقوم الحكومة بانهاء خدماتهم في الجيش الكويتي رغم ان لهم اقارب من الدرجة الاولى كويتيين ورغم ان عدد كبير منهم ايضا متزوجون بمواطنات كويتيات وعلى الحكومة ممثلة بوزارة الدفاع انصافهم وايقاف قرارات انهاء خدماتهم.

وناشد الخرينج سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بان يقف وقفة حق وانصاف تجاه ابناء هذه الفئة ويوجه وزراءه للتعامل معهم وفقا للقوانين المقره من المجلس واصدار تعليماته المباشرة باعادتهم للخدمة بالنسبة للعسكرين في وزارةالدفاع ومنح المستحقين منهم الجنسية وفقا لقانون تجنيس الـ4000 كما طالب الخرينج رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاعالبدون بان يعجل في حسم قضيتهم والتي وعد بانها ستنتهي قريبا بعد ان حدد انهناك اكثر من 35 الف من ابناء هذه الفئة يستحقون الجنسية مع ضرورة اعطاء من لا تنطبق عليه الشروط كافة الحقوق الانسانية.

الهاشم: الجمود الحكومي تجاه تنفيذ القوانين مستغرب

أكدت مرشحة الدائرة «الثالثة» صفاء الهاشم ان العنصر البشري لاسيما الشباب هم ثروة اي مجتمع، مشيرة إلى أن الارتقاء بالشباب يعد العمود الفقري للتنمية واللاعب الأساسي في تحقيقها ورفع معدلاتها.

وقالت الهاشم في تصريح صحافي أن الإنسان هو الثروة الحقيقية لإحداث التنمية، ولذلك فإن تنمية العنصر البشرية تشكل أهمية بالغة كونها أساس العملية التنموية في المجالات شتى.

وأكدت أن الحكومة الحالية تفتقر إلى القدرة على التنفيذ، مبينة أن المجلس المبطل استطاع تشريع العديد من القوانين الا انها لازالت متوقفة على التنفيذ من قبل الحكومة، معتبرة الجمود الحكومي تجاه تنفيذ وتطبيق هذه القوانين أمر مستغرب ومستهجن، وبيّنت أن الحكومة الحالية تعمل بعيدا كل البعد عن تحقيق آمال وطموحات شبابها وأبنائها بتجاهلها التام لاحتياجاتهم ورغباتهم من توفير فرص العمل للجنسين وتحقيق طموحاتهم للعمل الخاص وإنشاء شركاتهم الخاصة لتحقيق مستقبل واعد لهم.

واستنكرت الهاشم تفشي مشكلة «البطالة» بين الشباب في بلد يتمتع بفوائض كبيرة في المال، فضلا عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل نتيجة اخفاق الدولة في التخطيط التنموي، مشيرة إلى تراكم قرابة 27 الف شابة وشاب دون الاستفادة من قدراتهم، وخلق فرص عمل سواء حكومي أو خاص للانجاز والبناء والمشاركة في صنع تاريخ بلدهم. مضيفة: كما يعاني الشباب من مشاكل كثيرة منها حجب الثقة عنهم من قبل الحكومة، مطالبة بإعطاء الفرصة لأصحاب الكفاءات منهم في تبوؤ المراكز القيادية.

ورأت أن البطالة في الكويت «أزمة مفتعلة» لأن الحكومة تستطيع حلها إلا أنها لا ترغب في ذلك. واستهجنت التعامل الحكومي «المحبط» والمخيب للآمال لحل هذه المشكلة، مشيرة إلى أنها تعد في ذيل أولويات الحكومة الكويتية لاسيما الحكومة الحالية، فضلا عن تجاهل الكثير من قضايا الشباب، متسائلة: «ما سر تجاهل الحكومة الدائم لمطالب شبابها؟ «ولماذا لا نرى الحكومة تعمل لرسم خطة الدولة ورسم المستقبل الذي يبدو لنا رماديا مع تجاهلها المستمر لانجازها وتقديم «التعيينات» المشبوهة بصورة مستمرة خلال هذه الفترة لمصالح انتخابية وإرضاء اقطاب سياسية قاطعت لفترة وهاجمت الحكومة والسلطة، مستنكرة استجداء الحكومة لرضاهم وتجاهل مطالب باقي الشعب!

ودعت إلى ضرورة خلق فرص عمل للشباب واستثمار طاقاتهم للنهوض بالكويت وتنفيذ خطط التنمية، بالاضافة الى تمويلهم للشروع في تاسيس مشاريع صغيرة او متوسطة تناسب ميولهم و تطلعاتهم، مطالبة الحكومة بسرعة تنفيذ قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليستفيد منه الشباب.

الطلبات تجاوزت 90 ألف ولم نستغل سوى 8 في المئة من مساحة الكويت

الحمدان: المجلس المبطل لم يقدم حلا للقضية الإسكانية

- العجز الإسكاني متزايد سنوياً فالطلبات تفوق ما توفره الحكومة من رعاية سكنية
- بإمكان القطاع الخاص بناء آلاف المباني وبيعها للمواطنين بأسعار مناسبة

حمود الحمدان

قال مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان إن المشكلة الرئيسية التي تجعل من حق السكن في الكويت قضية يصعب ايجاد حلول ناجعة لها، ترتبط بعدم القدرة على توفير البنية التحتية من كهرباء وماءواتصالات وصرف صحي للكثير من المناطق وهو مايدخل في اطار اختصاصات الحكومة والهيئة العامة للاسكان التي تكتظ بطلبات السكن للمواطنين الكويتيين منذ سنوات .

وأضاف الحمدان في تصريح صحافي انقضية الاسكان عندنا لا ترتبط بعدم توفر أراضي ليكون هذا الحق مكفولا للجميع كما يروج البعض وانما واقع الحال يثبت عكس ذلك فنحن في الكويت لم نستغل إلا 8 في المئة فقط من مساحة البلاد، ولدينا مساحات شاسعة للغاية بإمكاننا الاستفادة منها ومنح القطاع الخاص الفرصة للمشاركة في البناء، ولكن الأمر بحاجة إلى قرار حكومي بتوفير البيئة التحتية المناسبة للعيش الكريم، مشيراً الى أن القطاع الخاص بإمكانه أن يبني مئات المساكن وآلاف المباني، وبيعها للمواطنين باسعار مناسبة وهو ماسيساهم في رفع بعض الأعباء عن القطاع الحكومي، وخصوصا ان الطلبات الإسكانية تجاوزت 90 الف طلب، في مقابل 3 آلاف وحدة سكنية تنجز سنوياً فقط، ما يعني أن العجز مستمر ومتزايد سنويا.

وتساءل الحمدان لماذا لم يقم المجلس المبطل السابق بمخاطبة الحكومة بهذا الشأن؟ معلن هناك من يتحدث عن أنه مجلس إنجازات؟

وكشف المرشح حمود الحمدان عن أنالميزانية العامة للدولة ارتفعت إلى 21.5 مليار دينار، وهذا رقم مهول للغاية حيث يذهب نصفها للرواتب و1.5 مليار لدعم التعليم ومثلها للصحة ومثلها للأمن، متسائلا عن حقيقة تواجد هذه الاموال علىأرض الواقع واستفادة المواطنين منها فيالخدمات المتوافرة.

وقال إنه في الوقت الذي تشهد الكويت وفرة مالية هناك هدر في هذا الجانب، فالرقم المطروح هو ميزانية دول ولذلك نريد أن نراها على ارض الواقع ولكن الحقيقة أننا لا نرى إلا ما هو دفتري وترميمات وإصلاح اتترقيعية، داعيا السلطة التشريعية إلى الرقابة على الميزانيات والسلطة التنفيذية إلى الشفافية وتقدم المعلومات الصحيحة.

تتمات

الأمير: حريص

كما قام سموه بزيارة الى النادي الكويتي الرياضي للمعاقين حيث كان في استقبال سموه وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ورئيس مجلس إدارة النادي الكويتي الرياضي للمعاقين شافي الهاجري وأعضاء مجلس إدارة النادي.

وقد شكر سموه رئيس وأعضاء النادي على جهودهم المبذولة مشيدا بانجازاتهم الرياضية وما حققوه من بطولات في كافة المحافل الاقليمية والدولية لرفع راية الكويت لا سيما على صعيد المنافسات الرياضية متمنيا سموه لهم التقدم والنجاح.

ومن ثم قام اللاعبان خليفة الخليفة وضاري العازمي بتقديم عرض للعبة تنس الطاولة كما قام اللاعبان عبدالله الدريع وسند البلوشي بتقديم عرض لعبة سلاح المبارزة بعدها تم تقديم هدية تذكارية لسموه ورعاد ولسمو ولي العهد بهذه المناسبة.

وقام سموه بزيارة الى مقر جمعية المكفوفين الكويتية حيث كان في استقباله وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي ورئيس مجلس ادارة الجمعية فايز لافي العازمي وأعضاء مجلس الادارة.

وقد هنأهم سموه بالشهر المبارك أعاده الله على الجميع بالخير واليمن والبركات مؤكدا سموه على تقديم كافة أنواع الخدمات والرعاية المناسبة لأبنائه وبناته من فئة المكفوفين وتوفير جميع احتياجاتهم وذلك لتحقيق ما يرجونه من أهداف لخدمة بلدهم العزيز متمنيا سموه لهم مزيدا من النجاح.

وألقى الشاعر سيف المطيري قصيدة شعرية لاقت استحسان الحضور.وتم تقديم هدية تذكارية لسمو أمير البلاد ولسمو ولي العهد بهذه المناسبة.

وقد رافق سموه في الزيارات وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح ونائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح وعدد من كبار المسؤولين في الدولة وعدد من الشيوخ.

استعادة الاستثمار

وقال الرويح إنه تم تخصيص خمسة مخافر كمقار عمل للمفوضية العليا للشفافية تضم مندوبين عن وزارة الداخلية والاعلام وجمعية الشفافية اضافة الى المراقبين الدوليين والشبكة العربية لمراقبة الانتخابات.

وشدد على استعداد الادارة القانونية التام ليوم الاقتراع لانتخابات مجلس الامة المقبل، وذلك بعد التنسيق مع الجهات والادارات المعنية لاسيما ادارة شؤون الانتخابات.

وقال العميد الرويح ان الجهاز القضائي سيشرف كالمعتاد على الانتخابات، بالتعاون مع أجهزة واعضاء قوة الشرطة بوزارة الداخلية التي تنسق بشكل دائم مع وزارة العدل بشان العملية الانتخابية.

وعن ادارة شؤون الانتخابات لفت الى انها تتولى تنفيذ كل الإجراءات اللازمة لعملية المراجعة السنوية في الجداول الانتخابية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وما سيتبع ذلك من اعداد الدراسات والاحصاءات والبيانات المتخصصة في هذا المجال.

وعن اجراءات اصدار الهويات لمندوبي وكلاء المرشحين لتسهيل مهامهم افاد الرويح بان هذا الامر يعد من الاجراءات الادارية، حيث يتقدم المرشح او من ينوب عنه الى ادارة شؤون الانتخابات بطلب تعيين مندوب او وكلاء، موضحا انه يشترط في الوكيل او المندوب ان يكون من الناخبين بدائرة المرشح، ويتم اصدار الهوية بعد التأكد من استيفاء البيانات المطلوبة.

من جهة أخرى واصل المرشحون لانتخابات مجلس الأمة طرح رؤاهم المستقبلية لمعالجة مختلف القضايا التي تهم الكويت، حال فوزهم في الانتخابات ووصولهم إلى قبة البرلمان، حيث أعرب مرشح الدائرة الانتخابية الثالثة يوسف حيدر دشتي عن أمله في أن تعود الكويت كما كانت عليه في الستينات والسبعينات، مشيرا إلى أن كل الأشياء كانت متوفرة خلال هذه الفترة، فضلا عن الخدمات المتميزة. ورأى أن الوضع متردٍ نظرا لأن الحكومة لا تفكر في رؤية للمستقبل، فضلا عن الصراعات بين التيارات السياسية، وبين المتنفذين.

واعتبر دشتي خلال لقائه مع ناخبات الدائرة أن الانتخابات القادمة حاسمة ومنعطف مهم للنهوض بالكويت من جديد، لتعود للريادة في شتى المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية ولتكون سباقة في مجال التنمية، مؤكدا أنه لكي تعود الكويت لسابق عهدها يجب أن توفر السلطة التنفيذية متمثلة بجميع وزاراتها ومؤسساتها سبل العيش الكريم للمواطن.

وشدد مرشح الدائرة الثانية عبدالمحسن لافي الشمري على ضرورة تجنب الطعن في بعضنا البعض، واطلاق الاتهامات ونشر لغة التخوين، مبينا أن «من يقاطع الانتخابات له رأيه الذي نحترمه، ومن يشارك يمارس حقه الدستوري».

ودعا مرشح الدائرة الخامسة سلطان الدبوس الى ضرورة اعادة توظيف الفوائض النفطية، عن طريق تشييد حزمة من المشاريع التشغيلية التي تحقق عائدات موازية لمداخيل النفط، كمصادر بديلة تخدم مستقبلا ارتفاع معدلات النمو السكاني والوفرة المالية للاجيال القادمة.

وطالب الدبوس في الوقت ذاته بضرورة الاستفادة من الخبرات الاجنبية في جميع مجالات الدولة، وابتعاث الكويتيين الى الخارج لجلب الخبرة، مشددا على ضرورة تفعيل وتيرة الشراكات الاجنبية التي تعرض على الدولة من قبل القطاع الخاص في المجال الصحي والتعليمي والتكنولوجي.

بدوره قلل مرشح الدائرة الرابعة ماجد موسى المطيري من قدرة الحكومة وكفاءتها في تنفيذ خطة التنمية، وتحقيق رغبة صاحب السمو الأمير في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، مشيرا الى أن الكرة الان في ملعب الحكومة ومجلس الأمة عقب اقرار الخطة في عام 2010 قد أعطاها كل المتطلبات التشريعية والميزانيات الكفيلة بتنفيذ تلك الخطة المزعومة والتي رصد لها 37 مليار دينار.

وتساءل ماجد موسى: هل رأى الشعب الكويتي اي مشروع حيوي استراتيجي من المشاريع الكبرى الواردة في خطة التنمية تم تنفيذه على أرض الواقع، لافتا الى أن الحكومة دائما تقدم لمجلس الأمة برامج عمل انشائية غير واقعية، لا تسمن ولا تغني من جوع، بالرغم من أن المجلس قد أقر لها 90 في المئة من المتطلبات التشريعية اللازمة لتنفيذها بداية من قوانين العمل الأهلي والتأمين ضد البطالة والشركات التجارية والتراخيص التجارية وقوانين انشاء الشركات المساهمة والمستثمر الأجنبي والاستثمار المباشر وتخفيض الضريبة على المستثمر الأجنبي وغيرها من القوانين التي قالت الحكومة قبل ذلك انها لازمة لتنفيذ الخطة التنموية.

ورأى مرشح الدائرة الرابعة هايف حسين المطيري ان تدفق المال السياسي بشكل مهول في هذه الانتخابات، يدل على ان اطرافا متنفذة استشعرت خطورة المشاركة الشعبية التي يتوقع ان تكون بنسبة كبيرة في هذه الانتخابات، على مصالحها التي تسعى الى تمريرها من خلال المجلس المقبل.

وقال المطيري: ان هؤلاء المتنفذين الفاسدين ينظرون الى «بعين طباعهم» ويعتقدون ان بإمكانهم شراء ذمم المواطنين، وتحييد الشرفاء من المرشحين حتى يتسنى لأدواتهم من ضعاف النفوس الذين تمت زراعتهم في مختلف الدوائر، الوصول الى المجلس المقبل والعمل بما يحقق مصالحهم.

من ناحيته عقد النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة الدكتور محمد هادي الحويلة مؤتمرا صحافيا في ديوانه بعد أن أسدلت المحكمة الإدارية الستار حول اللغط الدائر في شأن إثبات تسجيله رسميا، وليس شطبه من سجلات المرشحين في انتخابات مجلس الأمة الجارية 2013 كما أشيع في بعض وسائل الإعلام المحلية، نافيا أن يكون قد أدرج اسمه أصلا ضمن قائمة المستبعدين عن المنافسة الانتخابية في الدائرة الخامسة.

ولفت الحويلة إلى أن هناك من يعمد إلى خلط الأوراق والترويج إلى شطبنا ليستثمر ذلك في التأثير على مجريات التصويت في يوم الإقتراع في سياق حرب من الشائعات والأقاويل المغلوطة.

وأشاد بموقف القضاء الإداري الذي سمح له بإثبات تسجيل ترشحه رسميا في الانتخابات الراهنة في جلسة الأحد الماضي التي وصفها بانها مفصلية ومنصفة، معبرا عن شكره العميق لهيئة المحكمة التي حملت على عاتقها التعاطي مع قضيته بحيادية وموضوعية كما هو معتاد من قبل مرفق القضاء باختصاصاته المختلفة.

وأكد مرشح انتخابات مجلس الأمة بالدائرة الخامسة د. أنور الشريعان أن الفترة المقبلة تشكل مرحلة حاسمة لمستقبل الاقتصاد الكويتي وذلك بالنظر لحجم التحديات التي يواجهها على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يتطلب العمل الدؤوب من أجل زيادة درجة تنافسيته الاقتصادية وتعزيز ملاءته المالية، والتنفيذ الكفء والفعال لبرامج خطة التنمية.

وانتقد الشريعان الانجاز الهزيل الذي حققته خطة التنمية حتى الآن، والذي لم يتعد الـ 10 في المئة رغم ان الخطة أقرت من السلطتين منذ ما يزيد عن عامين لكن الانجاز لم يرق إلى المستوى المطلوب والمأمول تنمويا وشعبيا.

واكد مرشح الدائره الرابعة مبارك بتيه العرف أن مجلس ديسمبر السابق المبطل تعاون مع الحكومة لانجاز ما لم تنجزه المجالس السابقة، ولكن للاسف رغم ذلك لم نر الاذن الصاغية من الحكومة والتي اعطيناها الفرصة للتعاون، ولكنها لم تكن على قدر المسؤولية لاقرار القوانين التي قمنا بالعمل عليها.

واوضح العرف خلال حفل افتتاح مقره الانتخابي في محافظة الجهراء انه بالرغم من الشد والجذب بين المجلس والحكومة فقد استطعنا بعض المشاريع المعطلة التي تهم الوطن والمواطن ولكنها ذهبت ادراج الرياح ولم تر النور بسبب عدم تعاون الحكومة مع المجلس.

من جهته القى مرشح الدائرة الثانية خليل الصالح اللوم على الحكومة فيما آلت اليه البلد من تراخ في تطبيق القانون واشعال الفتنة وعدم وجود رؤية لمستقبل الكويت.

وقال الصالح خلال اللقاء الذي عقده مع ابناء الدائرة في فندق السفير يوم امس الاول تحت عنوان اين الخلل انه اختار عنوان ندوته «لنرى اين الخلل» لان الكل يصيح لماذا نحن متاخرين؟ وهناك نقاط عدة ساعدت على وجوده، ووجه رسالة الى رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك قائلا له: انا المحب للكويت والناصح لكم في هذا اللقاء ولاني خرجت من رحم الشعب فلكم هذة النصائح حتى تكون الكويت قادمة لمستقبل صاعد و زاهر و واعد يستحقون ابنائنا هذه الوقفة الجادة منا

أضاف ان مواطن الخلل يبدا من الاساس ومن ينفذ هذه القوانين والتشريعات وهو الجهاز التنفيذي والمتمثل بالوزراء وهم يتحملون المسئولية السياسية، وبالتالي هم من يتحملون عما يحدث في الكويت لانهم مسؤولون عن القرارات والنشاطات التي تتم في الحكومة.

وطالب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق يعقوب الصانع الحكومة بضرورة اصلاح وضع المراة الكويتية والعمل على تطبيق قانون حقوق المراة المدنية والاجتماعية بالشكل الذي يضمن لها وجودا فعليا في كافة المواقع.

واستغرب الصانع في تصريح صحافي من عدم تجاوز نسبة النساء الكويتيات في المناصب القيادية بالدولة اكثر من 12 في المئة على الرغم من ان معظم الكويتيات اليوم اصبحن يحملن شهادات جامعية وفوق جامعية ويُشهد بكفاءتهن.

وقال الصانع ان هناك كثير من القوانين التي تحتاج الى تغيير لكي تتوافق مع الوضع الجديد في المجتمع بعد ان اصبحت المراة تمثل اكثر من نصف المجتمع ما يحتاج الى ان تلتزم الحكومة واجهزتها التنفيذية التابعة لها بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الكاملة في شغل الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والقيادية بضوابط وأسس موحدة ويسري ذلك أيضا بالقطاعات الأخرى التي تمتلكها الدولة او تمتلك فيها نسبة اكثر من 51 في المئة، وأن تمنح المراة الأجر المماثل لأجر الرجل اذا كانت تقوم بالعمل ذاته، وتلتزم هذه الجهات بالحد الادنى للأجور الذى يقرره مجلس الوزراء.

واستغرب الصانع من ان تراجع حجم المشاركة السياسة للنساء حيث تقدم للانتخابات الراهنة 8 مواطنات فقط بينما واقع الحال يثبت ان عدد الناخبات في الكويت يبلغ 233619 ناخبة مقابل 206096 ناخبا اي ما يمثل نحو 53.12 من نسبة من لهم حق التصويت، وكان الاولى بهن مضاعفة مشاركتهم السياسية لعرض قضايا المراة داخل المجلس بشكل متخصص كون المراة تعرف احتياجات نظيرتها لا سيما وان اقرار الحقوق السياسية للمراة بدأ في عام 2006 وهي فترة كافية لايجاد صوت نسائي قوي داخل المجلس.

وشدد الصانع على ضرورة ايجاد قانون متكامل يشمل كافة حقوق المراة المدنية والاجتماعية ويضمن لها هذه الحقوق كونها تعاني الكثير من الظلم في العديد من الاجراءات والحقوق خاصة فيما يتعلق بحق تملك المنزل مع الاخ بعد وفاة الوالدين او توليها الوظائف الإشرافية والمراكز القيادية في الكثير من اجهزة الدولة والمساواة مع الرجل في القرض الاسكاني الامر الذي يتطلب تشريع قوانين منصفة لها تضمن حصولها على كل حقوقها.

وأكد مرشح الدائرة الاولى المحامي خالد الشطي أن الكويتيين سيجوبون بسفينة وطنهم الغالي ويتخطون أمواج الاخطار والاهوال وسيصلون بوطنهم إلى سفينة الأمان مستطردا: إذا كان المجتمع محبطا ومنزعجا من الحالة السياسية وتكرار حل مجلس الأمة فسنجد الفرصة سانحة لوجود العديد من الانتهازيين السياسيين وثواب التهريج الإعلامي، وأعلم أن هناك مللا من الحياة البرلمانية في الكويت، وعدم إستمرار مجلس الامة في فترته المعتادة، ووجود أزمات داخلية بشكل غريب تثير النعرات الطائفية من خارج الكويت لإثارة الفتنة وشق الوحدة الوطنية التي عاشها المجتمع الكويتي.

كما أعلن عن عزمه في حال وصوله مرة أخرى إلى مجلس الامة تشريع قانون لمساءلة رجال القضاء والنيابة العامة على أدائهم، لأن الكويت هي الدولة الوحيدة التي لاتتحلى بمثل هذه القانون مع إتاحة الفرصة واحقية المواطنين بالتقاضي مباشرة امام المحكمة الدستورية.

وأثنى الشطي على إنجازات المجلس المبطل الثاني من خلال سن قوانين الوحدة الوطنية وغسيل الاموال ودعم الارهاب عجزت عنها المجالس السابقة لوجود مواطنين يدعمون الارهاب عبر غسيل الاموال ومكافحة الفساد لايريدون لهذه القوانين ان ترى النور، مشيرا إلى ان المجلس المبطل اقر 43 قانونا و100 إتفاقية دولية لم تستطع المجالس السابقة طوال 20 عاما إنجازها، وافق عليها المجلس المبطل خلال فترة وجيزة لا تتجاوز خمسة أشهر.

الحمود والإبراهيم

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي للاعلان عن اطلاق موقع قاعدة الكفاءات الكويتية، ضمنمبادرات المشروع الوطني للشباب مساء أمس ولفت الى ان ذلك التميز الكبير في طرح قضايا الشباب بأسلوب علمي وواقعي يحقق تطلعات الجميع ، وعلى رأسهم سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

ولفت الى ان اطلاق هذا الموقع او بنك الكفاءات الشبابية تاتي في فترة مهمة لاستيعاب الكفاءات في مرقع نستطيع من خلاله استقطاب الشباب لاستثمار طاقاتهم وامكاناتهم.

وسجل شكره وتقديره للقائمين على هذا المشروع وعلى رأسهم د. يوسف الابراهيم ود. جاسم الربيعان وجميع اعضاء فريق الكويت تسمع لجهودهم المميزة مؤكدا حرص وزارة الدولة.

بدوره أوضح المستشار بالديوان الاميري د. يوسف حمد الابراهيم ان المشروع هو من ضمن مبادرات الشباب التي قدمها اعضاء مشروع الوطني، حيث رأى الديوان الاميري ان يكون هو المشرف على هذه الفكرة وتطويرها لكي تجد المكان المناسب لها بعد عام من الآن.

ولفت الى ان الفكرة جاءت من الشباب في المكتب التنفيذي الذي لاحظ كفاءات متميزة لا توجد وسيلة للتعرف عليها او آلية لخلق منتدى تعارفي بين هذه المهن والكفاءات حتى تم تطوير هذه الفكرة بانشاء قاعدة بيانات للكفاءات الكويتية الشابة عبر استخدام التكنولوجيا متمنيا ان يكون هناك اقبالا على التسجيل.

واشار الى انه بالامس بعثت اللجنة برسالة سريعة لكيفية التسجيل في القاعدة ووصل عدد المسجلين في حينها الى 100 شاب وشابة معربا عن تفاؤله بنجاح هذه الخطوة لافتا الى ان هناك حاجة الى آلية للتعرف على هذه الكفاءات لا سيما مع تزايد اعداد المواطنين بشكل كبير.

واوضح ان الكفاءات ليست علمية فقط بل مهنية ايضا متمنيا ان تكون هذه انطلاقة مباركة للموقع في هذا الشهر الفضيل مشيرا الى ان تحد التوصيات تقضي بمتابعة وزارة الشباب بشكل حثيث لجميع الجهات الحكومية للاسراع في تنفيذ هذه التوصيات معربا عن امله ام يكون الديوان الاميري قد اوفى بالتوصيات الموكلة اليه.